النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية

د. كمال قبعة

تعتبر مسألة المياه الجوفية وغير الجوفية في الضفة الفلسطينية المحتلة، قضية على جانب كبير من الاهمية والحساسية، إنْ بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين وحاجاتهم اليومية، أو للسلطات الاسرائيلية على حدّ سواء. فمصادر المياه تشكّل اكسير الحياة بالنسبة للمواطنين، كونها تمتد لتطال زراعتهم المروية بمياه الري، وصحتهم العامة التي هي في حاجة يومية، ودائمة، لمياه الشرب والمياه المنزلية، ولسواهما من المناحي الحياتية الضرورية. امّا السلطات الاسرائيلية، فانها تدرك اهمية مياه الضفة الفلسطينية كأحد وسائل تخفيف وحل أزمة المياه التي تعصف بكيانها. ولهذا، باتت مسألة مصادر المياه في الضفة الفلسطينية تشمل ابعاداً اقتصادية وتنموية وسياسية واستراتيجية ايضاً، وتعتبر، في الوقت عينه، أحد ابرز قضايا الصراع في الارض المحتلة.

نظراً لادراك اسرائيل لأهمية المياه الفلسطينية خصوصاً، والعربية عموماً، اقدمت في العام ١٩٦٤ على تحويل قسم كبير من مياه نهر الاردن من طريق بحيرة طبريا الى صحراء النقب. وكانت، بعد الاحتلال، وضعت خطة كبرى لانجاز مشروع قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت. ويكشف العديد من المصادر ان عملية النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية، كانت تجرى على قدم وساق قبل وقوع الاحتلال ذاته. فقد كشف أوري ديفيس، في هذا الشأن، ان اسرائيل استخدمت الآبار الارتوازية الحدودية، داخل خطوط ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لسحب ونهب حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من احتياطي مياه الضفة الفلسطينية، والذي شكّل، حينذاك، حوالى ثلث استهلاك المياه في اسرائيل، وخُمس اسداس مياه الضفة[١].

وبمقدار تفاقم أزمة المياه في اسرائيل، تتفاقم وتشتد سياسة النهب الاسرائيلية لمصادر المياه الفلسطينية، الامر الذي يبدو واضحاً في فترة الثمانينات. ووصفت التقارير المتداولة الأزمة المائية في اسرائيل، باعتبارها «اسوأ أزمة مائية واجهتها منذ قيامها»، خاصة بعدما أخذت مياه بحيرة طبريا بالنضوب تدريجياً، كمثيلاتها من أحواض المياه الطبيعية والصناعية المرشحة للنضوب والجفاف في السنوات القليلة المقبلة، الامر الذي دفع السلطات الاسرائيلية الى تقليص استهلاك المياه بنسبة ١٠ بالمئة، وحرمان بعض المناطق، وبخاصة العربية، من المياه لفترات طويلة[٢]. وانبرت مؤسسات البحث والدراسة في اسرائيل لدرس الازمة الناشئة، وتقديم الاقتراحات العملية للخروج منها. وفي هذا السياق، قدّمت دراسة احصائية الى رئيس الوزراء السابق، شمعون بيرس، تضمّنت تصوّراً لكيفية تطوير مصادر المياه واستغلال الموارد المائية الخاضعة لسيطرة اسرائيل في مختلف ارجاء فلسطين. ودعت الدراسة الى «البدء بالترجمة العملية على أرض الواقع لـ ' اهتماماتنا' القديمة، منذ عشرينات هذا القرن، بمياه نهري الاردن والليطاني نظراً للحاجة الماسّة لمياههما». وذكّرت الدراسة